Al-Adab Journal **Issue. No (150) (September) 2024**

E-ISSN: 2706-9931 **P-ISSN: 1994-473X**

Digital Transformation and its Role in Achieving Social Security (Field study in the Iraqi National Security Service)

SAIF SAAD AHMED SAHI
Engsaif175@gmail.com
Assist. Prof. Dr. Firas Youssef Qanbar
firas.youssef@coart.uobaghdad.edu.iq
University of Baghdad - College of Arts

Copyright (c) 2024 (**SAIF SAAD AHMED, Assist. Prof. Firas Youssef Qanbar** (Ph.D.)

DOI: https://doi.org/10.31973/sswfzc39

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This study seeks to identify digital transformation, the foundations of its establishment and stages as well as its advantages and disadvantages. It also identifying the dimensions of social security, its threats, means of achieving it, and its effective factors . Furthermore, this study focuses on identifying the role of digital transformation in combating administrative corruption. The descriptive and analytical approach was adopted on a purposive sample of (250) respondents from three departments in the Iraqi National Security Service, the questionnaire was used as a means of collecting data.Several results have been shown , the most important of which is that digital transformation has contributed to raise the performance of security institutions, digital transformation processes are well accepted in society, and investing in digital transformation has contributed primarily to (reduce the spread of administrative and financial corruption), in addition to that digital transformation its methods have contributed to achieve social security and social justice

Keywords: Digital transformation, electronic governance, social security

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

Al-Adab Journal Issue. No (150) (September) 2024
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

التحول الرقمي ودوره في تحقيق الأمن الاجتماعي
(دراسة ميدانية في جهاز الأمن الوطني العراقي)

الباحث سيف سعد احمد ساهي
جامعة بغداد– كلية الآداب
Engsaif175@gmail.com

أ.م. د فراس يوسف قنبر
جامعة بغداد– كلية الآداب
firas.youssef@coart.uobaghdad.edu.iq

(مُلَخَّصُ البَحث)

سعت هذه الدراسة الموسومة (التحول الرقمي ودوره في تحقيق الأمن الاجتماعي) إلى التعرف على التحول الرقمي، وأسس قيامه، ومراحله، ومزاياه، وعيوبه، فضلاً عن التعرف على أبعاد الأمن الاجتماعي، ومهدداته، ووسائل تحقيقه، والعوامل الفاعلة فيه، فضلاً عن معرفة دور التحول الرقمي في مكافحة الفساد الإداري.

إذ تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي على عينة قصدية، قوامها (٢٥٠) مبحوثا لثلاث دوائر في جهاز الأمن الوطني العراقي، واستعملت الاستبانة وسيلة لجمع البيانات. توصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها: إن التحول الرقمي ساهم في رفع أداء المؤسسات الأمنية، وإن عمليات التحول الرقمي تحظى بمقبولية جيدة في المجتمع، فاستثمار التحول الرقمي قد أسهم بالدرجة الأولى في (الحد من انتشار الفساد الإداري والمالي)، فضلاً عن ان التحول الرقمي ووسائله قد ساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الأمن الاجتماعي، الحوكمة الالكترونية.

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تطورًا سريعًا في مجال الأعمال والإعلام والاتصالات ،وتتمثل التغيرات عبر تطبيق التقنيات الحديثة ، ومع التطور الهائل للأنظمة الالكترونية والمعلومات والاتصال ،أصبحت هناك ضرورة ملحة على الدول لإعادة هيكلة مؤسساتها العامة بما يتواكب ومتطلبات الثورة الرقمية وعصر السرعة وذلك من أجل تهيئة المناخ المعلوماتي الذي تتزايد فيه حدة المنافسة في مجالات الحياة كافة ، والسعي إلى عصرنة الأنظمة الإدارية والتربوية والصحية والاقتصادية ولاسيما الأمنية وغيرها من المرافق العمومية ؛لذلك أصبح التحول الرقمي من الحتميات المهمة للمؤسسات الأمنية التي تسعى إلى التطوير وتحسين دورها الأمني داخل المجتمعات.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

أولا: مشكلة الدراسة

إن التحول الرقمي ثمرة للثورة التقنية وأحدث ظهوره نقلة نوعية في جميع المجالات والجوانب الاجتماعية والخدمية للمواطن، ومن هنا تنطلق إشكالية الدراسة وبالتساؤل الآتي :هل أن تطبيق التحول الرقمي يسهم في تحقيق الأمن الاجتماعي ،ويعزز رفع مستوى الأمن الاجتماعي في المؤسسات الأمنية العراقية؟ وهذا التساؤل يعد إشكالية مهمة يجب أن تدرس ،ونخرج بمجموعة من النتائج تسهم في معرفة دور التحول الرقمي في تطوير عمل المؤسسات الأمنية العراقية ومدى مستوى التطور في رفع الأمن الاجتماعي بعد العمل على التحول الرقمي داخل المؤسسات الأمنية العراقية.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تتزايد أهمية التحول الرقمي في جميع المجالات، ولا سيما في المؤسسات الأمنية التي تسعى جاهدة إلى توفير الأمن الاجتماعي للمجتمع، إذ تعد المؤسسات الأمنية من أهم المؤسسات في الدولة، التي تسعى إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار في المجتمع. فلهذه الدراسة مجموعة من الجوانب المهمة التي تتلخص فيها أهمية الدراسة منها: دراسة التغيرات والتحديات في مواكبة التغير العالمي والمحلي نحو التحول الرقمي ودوره في تحقيق الأمن المجتمعي. وإن دراسة النتائج الحاصلة من التحول الرقمي خطوة مهمة في سبيل الحكم على فعالية جودة هذه التحول من جانب تحقيق الأمن الاجتماعي داخل المؤسسات الأمنية العراقية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى تحليل دور التحول الرقمي في تحقيق الأمن الاجتماعي في المؤسسات الأمنية، والتعرف على أهم الفرص والتحديات التي تواجه المؤسسات الأمنية في تطوير البنية التحتية الرقمية ،والتحول إلى الأساليب الرقمية في تحقيق الأمن الاجتماعي. وعن طريق هذه الدراسة، سيتم تحليل أهمية تطوير الأساليب والأدوات الرقمية في الأجهزة الأمنية التي تساهم في تعزيز الأمن الاجتماعي وتحقيقه.

رابعاً: منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي عبر الرجوع إلى المصادر والبيانات الحديثة حول متغيرات الدراسة وذلك لوصف الجانب النظري، كما اعتمد المنهج التحليلي لدراسة بيانات التحول الرقمي ،وتحليلها، ودورها في تحقيق الأمن الاجتماعي داخل جهاز الأمن الوطني العراقي والذي له الدور المباشر في تحقيق الأمن الاجتماعي ،وقياس مدى فاعلية التحول الرقمي داخل هذا الجهاز الأمني.

خامساً: مجالات الدراسة:

تشكل مجالات الدراسة القيود التي يتبعها الباحث عند تنفيذ دراسته، إذ حددت مجالات الدراسة بالمجال البشري، والذي حدد بمجموعة من ضباط جهاز الأمن الوطني وموظفيه، البالغ عددهم حوالي (٦٠٠ شخص) ،وحدد المجال المكاني في محافظة بغداد، أما بالنسبة للمجال الزماني فاستغرقت الدراسة مدة زمنية من تاريخ ٢٠٢٢/١١/١٤ وحتى ٢٠٢٣/٧/١.

سادساً: مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من عينة قصدية من الضباط العاملين في جهاز الأمن الوطني العراقي، والذين يعملون في دوائر الجهاز ومديرياته التي تستعمل التقنيات الحديثة التي تدعم أساليب العمل الأمني والاستخباري وتطورها فضلا عن الدوائر التي من شأنها تعزز الأمن الاجتماعي فقد تم اختيار عينة قصدية من المبحوثين بلغ قوامها (٢٥٠) مبحوثاً موزعين على الدوائر والمديريات المشار إليها في أعلاه.

سابعاً: وسائل جمع البيانات وبناء الاستمارة والوسائل الاحصائية:

اخترنا في دراستنا الحالية استعمال الاستبانة أداة لجمع البيانات وتم بناء الاستبانة على مراحل عدة أولا: مرحلة الإعداد بعدها مرحلة استطلاع آراء الخبراء؛ لأجل تحقيق الصدق الظاهري؛ لذلك قام الباحث بتوزيع الاستبانة بصيغتها الأولية على (١١)، من المحكمين المتخصصين وذلك للأدلاء بآرائهم بالموافقة أو عدم الموافقة أو تعديل الاسئلة، وبعد ذلك معالجة إجابات الخبراء إحصائيا ، وأخيرا مرحلة معالجة البيانات ،وتتمثل هذه العملية بثلاث

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

عمليات ثانوية (التدقيق، والترميز، وتفريغ البيانات).اما الوسائل الإحصائية التي استعملت فهي: قانون النسبة المئوية، وقانون الانحراف المعياري، وقانون اختبار مربع كاي.

المبحث الثاني: المفاهيم والمصطلحات العلمية للدراسة

أولا: التحول الرقمي لغة و اصطلاحا ومفهوما

هو مفهوم مركب من شقين التحول والرقمي:

١- في اللغة: التحول تحول الشيء أي تنتقل من موضع إلى موضع آخر، أو من حال إلى حال، وتحول إلى الشيء أي انصرف إلى غيره. (خضير، ٢٠٠١)

الرقمي: من الرقمنة وأصل الكلمة هي: الرقم، والرقم هو العلامة، وفي علم الحساب هو الرمز المستعمل للتعبير عن أحد الأعداد البسيطة.

٢- في الاصطلاح:

١- الرقمنة: هي العملية التي يتم فيها تحويل المواد المكتوبة والمطبوعة (الكتب، والمخطوطات والجرائد) وحتى المواد السمعية والمواد البصرية إلى شكل ملفات يمكن التعامل معها عبر تكنولوجيا الحاسبات عن طريق استعمال الماسحات الضوئية، أو أية معدات أو أجهزة أخرى. (الخثعمي ، ٢٠١١) (الخثعمي، ص٢١.)

٨- **تعريف مفهوم التحول الرقمي:**

عرف الحارثي (الحارثي ، ٢٠٢٠، ص٢١) التحول الرقمي بأنه هو التغير المرتبط بتطبيق التكنولوجيا الرقمية لإحداث تغير جذري في طريقة العمل، ولخدمة المستفيدين بشكل أسرع وأفضل، في حين يذكر الشرباز:

بأن التحول الرقمي هو الاستثمار في الفكر وتغيير السلوك لإحداث تحول جذري في طريقة العمل، عن طريق الاستفادة من التطور التقني الحاصل لخدمة المستفيدين بشكل أسرع وأفضل (الشرباز، ٢٠٢٠)

٩- التعريف الإجرائي لمفهوم (التحول الرقمي): هو عملية تحويل الأنشطة والعمليات التقليدية إلى صيغة رقمية، وذلك باستعمال التكنولوجيا الحديثة.

ثانياً: الأمن الاجتماعي لغة و اصطلاحا ومفهوما:

يتكون مصطلح الأمن الاجتماعي من كلمتين هما: الأمن، والاجتماعي:

١- في اللغة: قال (ابن منظور): " أمن الأمان والأمانة بمعنى وقد أمنت فأنا آمن، وآمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة، وأمن فلان يأمن آمنا وأمنا، ورجل آمنة إذا كان يطمئن إلى كل واحد ويثق بكل أحد، والأمن المستجير ليا من على نفسه ". (بن علي و الانصاري ، ١٩٩٣)

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ويعرف (الصالح) الاجتماعي بأنه: " أي سلوك أو تجاه بين الأشخاص يتأثر بالخبرة الحاضرة أو الماضية لسلوك أشخاص آخرين، أو هو السلوك الذي يتجه نحو الآخرين بطريقة شعورية، ويطلق الاجتماعي بمعناه العام على الكائنات البشرية"._(الصالح ، ١٩٩٩)

٢- في الاصطلاح:

الأمن اصطلاحا:" الطمأنينة الانفعالية والنفسية، وهو الأمن الشخصي، وهو حالة يكون فيها إشباع الحاجات مضمونا وغير معرض للخطر" (زهران ، ١٩٨٩)

أما مصطلح الاجتماعي وبحسب معجم العلوم الاجتماعية" فهو وصف السلوك أو المواقف نحو الآخرين وهو يعني المواقف التي فيها تأثير متبادل بين فرقاء تربطهم روابط وعلاقات" (مدكور ، ١٩٧٥)

ج- تعريفات مفهوم الأمن الاجتماعي

الأمن الاجتماعي كغيره من المصطلحات في العلوم الإنسانية لا يمكن الوصول إلى تعريف كامل ومتفق عليه بين الباحثين المهتمين بهذا الموضوع، وذلك بسبب اختلاف الزوايا التي يتناول عن طريقها الباحثون هذا الموضوع، فمنهم من يتناوله من جهة النتيجة التي تعود على الفرد والمجتمع، ومنهم من يتحدث عنه عبر المسؤولية الملقاة على عاتق الفرد والمجتمع والحكومة ودور كل منهم في تحقيقه، وآخرون يتناولونه من جهة الأهداف، والوسائل، والأساليب، والإجراءات التي تتبع لتحقيقه.

يعرف (عمارة) الأمن الاجتماعي بأنه "الطمأنينة التي تنفي الخوف والفزع عن الإنسان فردا أو جماعة، في سائر ميادين العمران الدنيوي، بل أيضا في المعاد الأخروي فيما وراء هذه الحياة الدنيا". (عمارة ، ١٩٩٨)، وعرفه (عبد السميع) بأنه "عدم توقع مكروه في الزمان الآتي" وعكس الامن الخوف، وقد عرفه بأنه " الذعر ولا يكون إلا في المستقبل" (أسامة ، ٢٠٠٩)

بناء على ما تقدم من تعريفات يكمل كل منها الآخر فإنه يمكن تعريف الأمن الاجتماعي على أنه تحقيق الاستقرار والطمأنينة المادية والمعنوية لجميع الأفراد داخل المجتمع، وذلك عبر مجموعة من الخطط والبرامج التي تشارك بها كل المؤسسات العاملة داخل الدولة سواء أكانت مؤسسات حكومية أم مؤسسات مجتمع مدني، ويشارك أفراد المجتمع في تطبيق هذه البرامج والتفاعل معها في سياق المسؤولية الاجتماعية للأفراد تجاه المجتمع كافة.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

د- التعريف الإجرائي لمفهوم الأمن الاجتماعي هو الحماية الاجتماعية التي تقوم بها الحكومات والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والمجتمع المدني للأفراد والمجتمع بشكل عام من خطر الفقر، والبطالة، والأمراض، والجريمة، والحروب، والكوارث الطبيعية والبيئية، وغيرها من التهديدات التي تؤثر على الحياة اليومية للأفراد والمجتمع بشكل عام.

ثالثاً: الحكومة الالكترونية

تعرف الحكومة الإلكترونية أيضا بأنها " إمكانية القطاعات الحكومية المختلفة على إدارة الخدمات الحكومية العامة بما يسهل توفيرها وتقديمها للمواطنين بواسطة وسائل إلكترونية بمجهود وتكلفة اقل وسرعة أعلى" (المغربي ، ٢٠٠٤)

المبحث الثالث: التحول الرقمي:

أولا: مراحل تطور الحكومة الرقمية:

مرَ تطور الحكومة الرقمية بأربع مراحل هي:

المرحلة الأولى: مرحلة الظهور على الإنترنت:

في هذه المرحلة، يتم إنشاء مواقع إلكترونية وإتاحة الوصول إلى بعض المعلومات .

الثانية: مرحلة تمكين المعاملات الإلكترونية:

تشمل هذه المرحلة تطوير منصات تفاعلية لتوفير بعض الخدمات الإلكترونية، و تمثل أولى الخطوات للسماح للمواطنين بالتفاعل مع الحكومة إلكترونيا.

المرحلة الثالثة: مرحلة التكامل الرأسي بين الأنظمة الحكومية:

تنطوي هذه المرحلة على مستويات محددة من الربط بين الأنظمة الحكومية لتمكين تنفيذ بعض المعاملات واتمامها بشكل آلي عبر المنصات الإلكترونية.

المرحلة الرابعة: مرحلة التكامل الأفقي بين الأنظمة الحكومية:

هذه المرحلة تعبر عن ترابط أنظمة الإدارات الحكومية المختلفة وتكاملها لتطوير منظومة خدماتية متكاملة مصممة بمبدأ منصة النافذة الموحدة للخدمات الحكومية. (الخوري، ٢٠٢٠).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ثانياً: التحول الرقمي والحكومة الرقمية تعريفها وأبعادها:

لا يوجد تعريف محدد لمفهوم الحكومة الرقمية، وذلك نظرا لحداثة الموضوع، فلقد تعددت تعريفات الحكومة الرقمية ومن هذه التعريفات:

عرفها البنك الدولي بأنها "عملية استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات مثل شبكات الإنترنت وشبكة المعلومات العريضة وغيرها التي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين من الوصول للمعلومات، مما يوفر مزيدا من الشفافية وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات " (زكي ، ٢٠٠٩)

وعرفها بعض الدارسين على أنها " استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتغيير أسلوب العمل وأداء الخدمات سواء داخل المؤسسات الحكومية ذاتها أو في تعاملاتها مع المواطنين، بما يمكن من تيسير إجراءات تقديم الخدمة بحيث تصبح أكثر كفاءة بالإضافة إلى تقديم كافة الاحتياجات من المعلومات للمواطنين عن الخدمات والقوانين واللوائح والتشريعات عبر شبكة الإنترنت " (لطفي ، ٢٠٢٢)، وعلى ذلك يمكن القول إن الحكومة الرقمية تشتمل على ثلاثة أبعاد:

١. الخدمات الرقمية:
٢. الإدارة الرقمية:
٣. التجارة الرقمية

أولا: أسس قيام الحكومة الالكترونية

إن أسس الحكومة الإلكترونية أربعة:

الأساس الأول/ العناصر المادية والتقنية: وهي الأساس الذي يستند إليه نظام الحكومة الإلكترونية، وتتضمن هذه العناصر الأجهزة والبرامج والشبكات والبنية التحتية اللازمة لتشغيل النظام الالكتروني.

الأساس الثاني/ العنصر البشري: ويشمل الموظفين العاملين في الحكومة الإلكترونية، والذين يعدون العنصر الأساس في نجاح النظام، ويجب أن يكونوا مؤهلين ومدربين للقيام بمهامهم بكفاءة.

الأساس الثالث/ العنصر الخدمي: هو العنصر الذي يركز على تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية للمواطنين والشركات والمؤسسات، ويتضمن هذا العنصر تصميم الخدمات، وتطويرها، وتشغيلها، وصيانتها.

الأساس الرابع/ العنصر التشريعي: هو العنصر الذي يتمثل بوضع القوانين واللوائح والسياسات التي تحكم وتنظم عمل الحكومة الإلكترونية، وتحدد مسؤولياتها وحقوق

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

المستعملين وتضع التعليمات والشروط اللازمة للحصول على الخدمات الحكومية الإلكترونية كافة.

ثانياً: مراحل التحول الرقمي للمؤسسات الحكومية:

لا تنحصر خطوات التحول الرقمي الذي بتنا نعيشه هذه الأيام في رقمنة البيانات فقط، فإلى جانب الرقمنة يتعين تطوير المنصات القديمة نحو بيئة تكنولوجيا المعلومات قابلة للتكيف مع الاحتياجات المتغيرة للمؤسسات المختلفة. كما يتطلب التحول الرقمي ابتكارا واسع النطاق، فهو بحاجة أيضا إلى إجراء تغييرات في السياسات والثقافة العامة للأعمال، إن عملية التحول الرقمي للحكومة تمر بمراحل أو خطوات عدة، وذلك على النحو الآتي:

١. تكوين البنية التحتية الرقمية:

إن توفير البنية التحتية اللازمة من تقنية وشبكات اتصال ونقل معلومات، وما يتفرع عنها من مستلزمات يساعد على تسهيل مهمة الوظائف الحكومية المختلفة. (الطعامنة، ٢٠٠٤) وتسهل البنية التحتية الرقمية، وتسهل تطوير النظم الرقمية، وتوفيرها، واستعمالها، وتبادلها(المنتجات والخدمات). وتعد البنية التحتية ميسورة التكلفة وسهلة المنال والموثوقة الأساس لتحقيق تحول رقمي شامل.

٢. التحديث والمواصلة واعتماد ثقافة التغيير:

يجب على مخططي الحكومة الرقمية وضع نظم وتصميم سجلات متناسقة يعمل بعضها مع بعض. فالحكومة الرقمية التي يمكن اعتمادها تتطلب تجديدا شاملا للنظم المتوارثة التي لا تتلاءم والحداثة، إذ إن وضع ملفات مصممة بصورة غير ملائمة للتعامل الإلكتروني على موقع الحكومة الإلكترونية أو إدخال واجهة جديدة للتفاعل مع النظم القديمة لن يبسط الأمور ولن يخفِض من عبء العمل. (Zhiyuan، 2002)

٣. إدارة المعلومات:

توجد تقنيات حديثة ابتكرت خصيصا للمساعدة في إدارة المعلومات، والحكومات في حاجة ماسة لتلك التقنيات، فوجود إدارة أفضل للمعلومات يمكن أن يعين المسؤولين في التعرف على العراقيل التي تحول من دون تحقيق حكومة ذات كفاءة عالية، وعلى الحكومات أن تنتفع من التقنيات التي تسهل عملية فهرسة السجلات والاستدلال على المعلومات واسترجاعها. كما أن من الحكمة أن تشجع الحكومة على الشراكة في البيانات، وعلى التعاون بين المؤسسات الحكومية، وعلى تنظيم الوثائق الموجودة حتى يمكن التحول للنظام المباشر بسهولة. (معهد البحوث والدراسات، ٢٠٠٦).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

٤. استعمال الحوسبة السحابية:

باتت الحكومات والمنظمات في جميع أنحاء العالم تتبنى التحول الرقمي باعتماد الحوسبة السحابية لتقديم الخدمات بشكل أسرع، وتحفيز التنمية الاقتصادية التي تمكن من كسر القيود المتعلقة بالميزانيات والموارد البشرية أمام الجهات التي تتبنى نهج التحول الرقمي.

٥. التكامل بين الأنظمة الحكومية

لا شك بأن مشاريع التحول الرقمي في المؤسسات أدت إلى إنتاج مجموعة كبيرة من النظم وقواعد البيانات والتي تتسم بهيكليات فنية مستقلة. ولكن التحدي الأكبر الذي أصبح يواجه تقدم الحكومات الرقمية هو كيفية إيجاد تكامل وترابط بين الصوامع المتفرقة لأنظمة تكنولوجيا المعلومات المنعزلة بعضها عن بعض، ولاسيما أنه لا يمكن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للحكومة الرقمية ما لم تترابط هذه الأنظمة وتتكامل أفقيا ورأسيا. يتمثل الفارق بين الحكومة التقليدية والرقمية في التكامل الإلكتروني بين المؤسسات الحكومية لإدارة البيانات وتبادلها بشكل أفضل، وتسمح لها بتطبيق البروتوكولات والمعايير العالمية التي تضمن أعلى مستويات الخدمة. (الخوري ، ٢٠٢٠)

ثالثا: مزايا التحول الرقمي وفوائده في المؤسسات الحكومية:

للتحول الرقمي مزايا وفوائد عديدة ومتنوعة ليس فقط للعملاء والجمهور ولكن للمؤسسات الحكومية أيضا ومن هذه المزايا: إنه يوافر التكلفة والجهد بشكل كبير ،ويحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها، ويعمل على تحسين الجودة، وتبسيط الإجراءات ؛للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين. (البار، ٢٠٢٠)

١. يخلص الحكومة من الضغوط المستمرة من المواطنين والمستفيدين بشكل عام من أجل تلبية الطلبات المتزايدة على الخدمات الحكومية، وذلك بسبب تزايد عدد السكان، وارتفاع مستوى المعيشة، والرغبة في تحسين نوعية الخدمة، والإسراع في إنجاز المعاملات، والتخلص من الروتين والبيروقراطية.
٢. مواكبة التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به، مما يستلزم الاستفادة منه في مختلف مجالات الحياة لما يحققه من مزايا لعدد كبير من التطبيقات العلمية. (العواملة ، ٢٠٠٢)
٣. إيجاد فرص تقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيدا عن الطرائق التقليدية في تقديم الخدمات، ويساعد التحول الرقمي المؤسسات الحكومية على التوسع والانتشار في نطاق أوسع والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور. (البار، ٢٠٢٠)

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

يؤدي التحول الرقمي إلى تقليل الفساد إن لم يكن القضاء عليه؛ فإذا كنا نتعامل مع آلات صماء وفي عصر رقمي، وكون كل شيء متاحا ومعروفا لدى الجميع، فهذا معناه أنه لم يعد للفساد فرصة ليعثر لنفسه على موطئ قدم. (علواني ، ٢٠٢٠)

رابعاً: عيوب الحكومة الالكترونية:

على الرغم من الفوائد العديدة التي يحصل عليها المواطن من التحول الرقمي أو الحكومة الإلكترونية، إلا أن تطبيقها يتضمن بعض العيوب والمشاكل وتتمثل بما يأتي: (ابو شنب، ٢٠١٢)

١- يوجد سوء في مستوى الخدمة، إذ إن المواطن في بعض الحالات يفضل التعامل مع العنصر البشري.

٢- وجد تأثير صحي سلبي مصاحب لاستعمال الحواسيب والجلوس أمامها لمدد طويلة، ويعرف هذا التأثير باسم "الهندسة البشرية"،

٣- العطالة في الصناعة أو القطاع الذي تم استبدال العمالة التقليدية فيه بالتكنولوجيا أو الآلات.

٤- احتمالية تعرض المعلومات الشخصية للمواطنين والبيانات الحساسة لمؤسسات الأعمال للاختراق أو الوصول غير المصرح به إليها من الأطراف غير المخولة بذلك.

٥- الاستعمال الفاعل لتكنولوجيا الإنترنت قد يؤدي إلى الانعزال الاجتماعي والغربة بين الأفراد.

خامساً: العوائق والتحديات الاجتماعية التي تواجه التحول الرقمي:

تواجه عملية التحول الرقمي داخل المؤسسات والشركات عددا من العوائق التي تؤثر على الأهداف المرجوة، ومن أهم هذه العوائق:

١- نقص الكفاءات والقدرات المتمكنة والقادرة على التغيير وقيادة برامج التحول الرقمي داخل المؤسسة.

٢- نقص الميزانيات المرصودة لعملية التحول الرقمي قد تحد من تحقيق النتائج المرجوة.

٣- مخاطر أمن المعلومات في ظل استعمال الوسائل التكنولوجية، إذ يعد من أهم العوامل لضمان تحقيق هذا التحول.

٤- ضرورة رفع ثقافة المواطن التكنولوجية واستحداث منبر لنشر ثقافة الأمن المعلوماتي والتعامل السليم مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥- تهديد الخصوصية والجرائم المعلوماتية، والتي تشترك فيها جميع الأعمال القائمة على تكنولوجيا المعلومات.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

٦- عدم وجود استراتيجية رقمية شاملة.

٧- محدودية توطين التكنولوجيا اللازمة للتحول الرقمي.

المبحث الرابع / الأمن الاجتماعي:

أولا: أبعاد الأمن الاجتماعي:

تعاني البشرية من موجات الخوف بسبب الصراعات الدولية، مما يدفع المسؤولين عن شؤون الناس في الحكومات والأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني إلى التفكير بشكل جدي وواقعي في إعادة صياغة الأمن بجميع أبعاده ، ومن المقومات التي يرتكز عليها الأمن الاجتماعي: الأمن على النفس والعائلة، والحماية من الأخطار، والثقافات المستوردة، والأمن الغذائي، ومكافحة البطالة. ويجب على الحكومات والأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني العمل معا لوضع استراتيجيات فاعلة لتحقيق هذه المقومات وضمان الأمن الشامل للجميع، وبناء على ما تقدم فإن أبعاد الأمن الاجتماعي تتمثل بالآتي:

١- البعد الاجتماعي:

يتضمن البعد الاجتماعي توفير الأمن والاستقرار للمواطنين، وذلك عبر زيادة الشعور بالانتماء وتعزيز الروح الوطنية، كما يهدف إلى تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية المسؤولة عن زرع هذه القيم للعمل على زيادة الوعي الوطني وتقدير التراث الحضاري واحترامه والهوية التاريخية للمجتمع. (بركات، ٢٠١١)

٢- البعد الديني:

يعد الاحترام والتقدير للمعتقد الديني عنصرا أساسيا في تعزيز وحدة الأمم بغض النظر عن اختلاف الأديان والمعتقدات. وبما أن هذا البعد يتطلب الاحترام للمعتقد والفكر، فإنه يعمل في الحفاظ على التقاليد الموروثة التي تتجذر في وجدان المجتمع وتعزز الوعي الديني فيه.

٣- البعد الاقتصادي:

يهدف إلى توفير الحياة الكريمة ،وتلبية الاحتياجات الأساسية، وتعزيز خدمات المجتمع، إذ يعد الاقتصاد أحد المكونات الرئيسة لتقدم الدول وازدهارها، فضلاً عن أنه جزء من الأمن في المجتمع، إن التعاون بين أفراد المجتمع لبناء اقتصاد قوي يؤدي إلى تعزيز الاستقرار والأمن، ويقلل من جرائم السرقة والنهب. (بركات، ٢٠١١)

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

٤- البعد السياسي :

يؤثر الأمن الاجتماعي بشكل مباشر على الكيان السياسي للدولة، إذ يحمي مصالحها العليا، ويحترم رموزها الوطنية التي توافق عليها غالبية أفراد المجتمع، ويعد الاستقرار السياسي حالة ضرورية لأي مجتمع إنساني يتمتع أفراده بحقوقهم المكفولة في الدستور كافة، وتكون الوسائل التي تحقق هذا الاستقرار سلمية وتأخذ في الحسبان أمن الوطن واستقراره.

٥- البعد البيئي :

هو جزء من مسؤوليتنا الأخلاقية لحماية الأرض والكائنات الحية التي تعيش عليها. يهدف البعد البيئي إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية.

ومما تقدم فإن الأبعاد الأمنية المشار إليها في الدراسة تعالج على وفق أربعة مستويات مختلفة تتضمن الأمن الفردي، والأمن الوطني، والأمن الإقليمي، والأمن الدولي، وعلى الرغم من أهمية تلك الأبعاد الأمنية المختلفة، إلا أن التماسك والوحدة في المجتمع يبقى مقوما أساسيا لتحقيق الأمن الشامل. فعندما يتحلى الأفراد بالانتماء للوطن والمجتمع، يمكنهم تحقيق الأمن.

يتضح لنا مما تقدم أن الأمن الاجتماعي لا يمكن تحقيقه فقط بتوفير المقومات الأساسية. بل يتطلب ذلك جهودا مشتركة، فعلى سبيل المثال الشرطة وحدها لا يمكنها صنع الأمن، بل يمكنها حفظ الأمن فقط. ومن ثم، يجب على المؤسسات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والدينية والإعلامية أن تضطلع بمسؤولياتها في وضع إجراءات عملية لمكافحة مهددات الأمن الاجتماعي ومعالجتها، مثل: البطالة ،والأمية، والتعصب، وغيرها. فضلاً عن ذلك، يمكن لتلك المؤسسات أن تنتج جيلا واعيا يؤمن بمجتمعه ،ويعمل على تعزيز الأمن الاجتماعي. وبناء على ذلك، يمكن القول إن القضاء العادل والمدرسة والمؤسسات الدينية والإعلامية وغيرها هي التي تصنع الأمن.

ثالثاً: مهددات الأمن الاجتماعي:

يعد الأمن الاجتماعي أساسا حيويا لبناء المجتمعات الحديثة، ويمثل عاملا أساسيا في حماية انجازاتها والمضي قدما نحو التقدم والارتقاء. فالأمن الاجتماعي يوافر البيئة الآمنة الضرورية للعمل والبناء، ويزيد الثقة والاطمئنان في نفوس الناس، ويشكل حافزا للإبداع والانطلاق نحو آفاق المستقبل. ومن ثم فإن تحقيق الأمن يتوقف على التوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحد النسيج الاجتماعي والثقافي، والتي تساعد على ظهور الهوية الوطنية وتحديد ملامحها.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ومن أهم الظواهر التي تهدد وتسبب الإخلال بالأمن الاجتماعي، والتي يجب محاربتها والحد من انتشارها، لضمان مجتمع مستقر ومتماسك .(جابر ، ١٩٨٤) هي:

١- الحروب: تترتب على الحروب آثار سلبية كثيرة على المجتمعات الإنسانية، إذ تؤثر بشكل سلبي كبير على النواحي النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وتزيد من التشدد والنزوح. ومن بين الآثار الأكثر خطورة التي تنجم عن الحروب، التقاطع الذي يمكن أن يحدث بسبب اختلاف وجهات النظر والانتماءات حتى داخل العائلة نفسها. وتؤدي كل هذه الآثار إلى تفكك النسيج الاجتماعي،

٢- الأمية: تتجلى أهمية العلم في أنه نور يمتد على أفق مدارك صاحبه ،ويوسع آفاقه ،ويزيد من ثقافته ومعلوماته، ولا يقتصر على نوع واحد من المعارف بل يشمل أشكالا مختلفة من العلوم.

٣- المخدرات: من أخطر المشكلات التي يجب مكافحتها والحد منها بالوسائل كافة ،إذ تتسبب في تدمير القيم الأخلاقية ،وتهدد نشأة جيل واعي متطور يدرك المخاطر، ويسعى إلى مواكبة التطور التكنولوجي ،ويحرص على حماية عائلته ومجتمعه ووطنه، ولا تنحصر آثار المخدرات على الأفراد فقط بل تنعكس أيضا على مصالح الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ تؤدي إلى تفكك الأسرة ،وتشريد الأطفال ،والانعزال عن المجتمع ،وعدم الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والإنسانية، مما يزيد من احتمالية ارتكاب الجرائم المختلفة بسبب التصرفات غير المسؤولة ؛لذا يجب العمل بالوسائل لمكافحة هذه الظاهرة والحد من انتشارها في المجتمع كافة. (العمر ، ٢٠٠٥)

٤- الفقر: إن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الناتجة من الفقر من أهم التحديات التي تواجه الأمن الاجتماعي، إذ يؤدي الحرمان والعوز إلى نمو الانحراف الاجتماعي والسلوكيات السلبية كالسرقة، والانتقام، والكذب، والغش، إن بيئة الفقر تمثل أرضية خصبة لانتشار الأفكار الخاطئة ،وتدمير الأسر مما يؤدي إلى اضطراب البنية المجتمعية وتشجيع العنف والتدمير.

يجب على المجتمع تحمل مسؤولياته للحد من هذه المشكلة ،وتوفير الدعم اللازم للأسر المحتاجة، إذ يجب توفير الحد الأدنى من المتطلبات الضرورية لتحسين جودة حياتهم وتحقيق التوازن المجتمعي المطلوب .(الدليمي ، ٢٠١١).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

٥- الغزو الفكري عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

يمكن القول إن الأثر السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي على أمن المجتمعات يمكن أن يتجاوز حدوده الحرجة مما يؤدي إلى تهديد النسيج الاجتماعي بانتشار العنف الداخلي ،إذ يمكن لمنصات التواصل الاجتماعي نشر أفكار متناقضة مع المعتقدات والقيم السائدة في المجتمع ولاسيما بين فئات المجتمع الشابة والمراهقة الذين قد لا يمتلكون الوعي الكافي لحماية أنفسهم من التأثير السلبي لهذه الأفكار.

وهذا يؤدي إلى انعزالهم عن المجتمع، وتكوين أفكار متطرفة أو غير متوافقة مع المجتمع وانطباعاته. وتسهم الوسائل الحديثة في زرع الفتنة بين مكونات المجتمع ،وتعمل على تعميق الخلافات عن طريق إنشاء تجمعات افتراضية تقوم على أساس العنصرية، الطائفية، أو الأفكار المتطرفة، إذ تترتب عليه انعكاسات سلبية في المجتمع (دسة، ٢٠١٧)

رابعاً: وسائل تحقيق الأمن الاجتماعي:

١- استقرار النظام السياسي: إن مشاركة أكبر شرائح المجتمع في النظام السياسي يجعله نظاما مستقرا له الدور المباشر في تنمية الأمن الاجتماعي؛ لذلك فإن النظام القائم على الأكثرية في التمثيل السياسي نظام مستقر ومتزن ؛لأنه يرى مصالح الأكثرية ويوافر مستلزماتها، ويحرص على سعادتهم واستقرارهم، فضلا عن شعور الفرد بأنه تحت نظام يحمي مصالحه، ويحرص على راحته ويوافر جميع متطلباته ورغباته وعلى هذا الأساس يقوم نظام الحقوق والواجبات. (العمر ، ٢٠٠٥).

٢- استقرار الأمن: إن المهدد الأكبر للأمن الاجتماعي هي الحروب والنزاعات؛ لذا يعد كل من الأمن والاستقرار أولى خطوات تحقيق الأمن الاجتماعي، وعلاقة الأمن بالاستقرار علاقة السبب بالنتيجة فلا يمكن تحقيق الاستقرار من دون الأمن ،ولا يمكن أن نقول يوجد أمن من دون أن يؤدي الأمن نفسه إلى الاستقرار؛ لذلك فإن الأمن هو قدرة الدولة على حماية مصالحها ومصالح رعاياها من التدخلات الخارجية والتحديات الداخلية أما الاستقرار فهو نتاج الأمن.

٣- المواطنة: تمثل المواطنة الانتماء إلى الوطن كونها ركنا أساسيا للحياة الاجتماعية ،إذ يفتقر الإنسان للهوية في غيابها وينبغي على المواطن أن يشعر بالمسؤولية تجاه وطنه، وأن يعتبره بيته، ويحرص على سلامته ورفاهيته. ولتعزيز هذه المشاعر ينبغي على المربين والمرشدين في المجتمع زرع حب الوطن والمواطنة في قلوب الأطفال منذ صغرهم وذلك؛ لأن تنمية هذه المشاعر تتطلب مسؤولية دينية ووطنية واجتماعية.

٤- نبذ العنف: إن العنف والقوة من أهم المهددات للأمن الاجتماعي، إذ إن انتشار حالات العنف في المجتمع يؤدي إلى فقدان التعاطف والتسامح بين أفراد المجتمع، مما يشكل تهديدا للمجتمعات ويدفعها إلى النزاعات والصراعات الداخلية. وتتفاقم ظاهرة العنف في المجتمعات التي ينتشر فيها الجهل والتطرف، إذ يتم سلب حقوق الآخرين من دون حجة منطقية أو دليل عقلي ملموس، مما يدفع البعض إلى استعمال القوة لإثبات حقهم.

٥- التعاون الاقتصادي: يمثل الاقتصاد معيارا للاستقرار والتقدم في أي بلد، إذ يعد أحد أركان الأمن الاجتماعي، وعندما يتعاون أفراد المجتمع لبناء اقتصاد مزدهر ينتج عن ذلك تنمية جميع جوانب المجتمع وتجد فيه تكاملا بنائيا واضحا في مبدأ الاستفادة كما يمثل المزارع والعامل المصنع والتاجر والمستهلك مثالا على ذلك. (عجيل، ٢٠٢١)

٦- التعايش السلمي: لابد من الاحساس بكل عضو في المجتمع فهو لا يعيش وحده بل يعيش مع الجميع ،ولابد أن تبنى العلاقات مع الجميع على أساس القيم الإنسانية التي تساعد المجتمع على الاتحاد في بوتقة واحدة فضلا عن تخطي حالة الفردية إلى الحالة الاجتماعية.

٧- وسائل التواصل الاجتماعي: تعد وسائل التواصل الاجتماعي من أحدث الوسائل الإعلامية وأهمها وأقواها وقد أدت دورا مهما في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية فناقشت وساهمت في حل عدد من الأزمات والمشاكل ؛بسبب تأثيرها في الرأي العام وحتى في المؤسسات الحكومية.

المبحث الخامس: التحول الرقمي ودوره في الحد من الفساد الإداري

أولا: الخدمة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري

إن الإدارة الإلكترونية من أهم الأدوات المحسنة لجودة الخدمات العامة، إذ تتميز بالسرعة والشفافية والدقة، وتعد وسيلة حديثة ومبتكرة لتحسين الأداء الإداري وتطوير عملية التواصل بين الموظفين والمواطنين. وتسهم الخدمة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري والتلاعبات التي قد تحدث في العمل الإداري التقليدي؛ لأنها تحقق المزيد من الشفافية والمساءلة، وتحسن آليات الرقابة على العمل الإداري فضلاً عن مساهمتها في تحسين أداء الموظفين وانتاجيتهم لما توافره من جهد ووقت لهم.

يعرف الفساد بأنه (العطب والتلف والاضطراب والخلل)، وإذا فسد الشيء فإنه لم يعد صالحا، أما الإفساد فيتحقق عن طريق عوامل خارجية، إن كلمة الفساد تشمل كل ما يتعارض مع القيم الصحيحة والأسس السليمة في المجالات كافة، فساد الشيء أي بطلان

المنفعة والشيء الفاسد يعني إلحاق ضرر بالمستفيد منه نتيجة حرمانه من الفوائد المترتبة عليه. (الهاشمي و رباحي ، ٢٠٢٠)

أ / الخدمات الإلكترونية ودورها في تسيير المؤسسات العامة:

يمكن للإدارة الإلكترونية تحسين سير المرفق العام باتباعها ضوابط وإجراءات مشددة وصارمة، إذ إن النظام الإلكتروني يعمل على مدار الساعة أو يكون محددا بأوقات يتم ضبطها عبر البوابات الإلكترونية، يقلل النظام الإلكتروني من خطر الاضطرابات والأخطاء، ويحمي الموظفين من المسؤولية الجنائية والمدنية والتأديبية كما يساعد في تحسين الأداء الوظيفي، والتقليل من استقطاب الموظفين الذين يتولون الوظيفة من دون استيفاء الشروط القانونية. فضلاً عن أنه يحد من التعسف، وعدم احترام أوقات العمل ،والتسيب الوظيفي المتمثل بالتمارض وكثرة الإجازات وغيرها.(حماد ، ٢٠٠٧)

ب / الخدمة الإلكترونية ودورها في تفعيل مبدأ المساواة:

هو تحويل الإدارة من الصورة النمطية إلى الإدارة الإلكترونية، وهو الاختلاف الواضح في تقديم الخدمات بينهما، إذ توزع الخدمات في الإدارة التقليدية بشكل عشوائي من دون أي اعتبار لحقوق المستحقين لها فضلا عن الوساطة والمحسوبية المتفشية فيها ،وإن هذه الأسباب ساهمت بشدة في انتشار الفساد الإداري والذي من أهم مميزاته مخالفة مبدأ المساواة أمام الإدارة. (حماد ، ٢٠٠٧)، وبما تقدم يتضح أن الادارة الإلكترونية جاءت لتغطية عيوب الادارة التقليدية بتلبية رغبات الجمهور بإجراءات سهلة وسريعة ومدروسة مسبقا، فضلا عن تقديم الخدمات بالتساوي والعدل لكل المستحقين

ج/ البوابة الإلكترونية للخدمات الحكومية

تعرف بأنها مدخل موحدا لعدد كبير من الخدمات الإلكترونية تهدف إلى تقديم الخدمات لعامة الجمهور أو قطاع محدد، تتميز بأنها تتيح جمع المعلومات من مصادر مختلفة بشرط تمكين التواصل الفاعل بين الجهات المسؤولة عن تحديث المعلومات وتوفيرها. (ابو شنب، ٢٠١٢)

ثانياً: الرقابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني ودورهما في مكافحة الفساد الإداري:

تعتمد الإدارة الإلكترونية التقنيات الحديثة لغرض رفع كفاءة الخدمات وتحسينها، وإحدى هذه التقنيات الرقابة الإلكترونية ،إذ تؤدي دورا مهما في تقليل الانحرافات الإدارية ومكافحة الفساد وذلك عن طريق مراقبة أداء الادارة وتصحيح الأخطاء، فضلاً عن تقنية التوقيع الإلكتروني التي ساهمت في الحد من التزوير وبعض صور الفساد الإداري؛ لذلك سنوضح فيما يأتي أهمية الرقابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

١- الرقابة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري

تعريف الرقابة الإلكترونية

تعرف الرقابة الإلكترونية بأنها متابعة ومراقبة الأنشطة والمعاملات وأداء العاملين في المؤسسة بهدف الكشف عن أية انحرافات فيها ؛وذلك باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة كالحاسوب أو الكاميرات وغيرها، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة في إيجاد نظام مميز يمنح المؤسسة ميزة تنافسية عالية. (بن عبيد ، ٢٠١٩)

دور الرقابة إلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

باستعمال الشبكة الداخلية للمؤسسة وبفضل التطور الكبير لتكنولوجيا المعلومات أصبحت عملية الرقابة أكثر كفاءة وفاعلية، وسميت بالرقابة الإلكترونية؛ لأنها تسمح بالرقابة الفورية، إذ إن دورها يتمثل بالكشف عن الانحرافات والتدخل لتصحيح بشكل فوري عبر ترابط المعلومات بين المدراء والعاملين والموردين والمستهلكين بما يزيد من فاعلية الرقابة على مختلف العمليات والقرارات. (موسى و محمد ، ٢٠١١)، وبذلك نستطيع محاربة الفساد الإداري بفاعلية بفضل خصائص الرقابة الإلكترونية الموضح أهمها في أدناه:

١- توافر الرقابة الإلكترونية (التنبيه الإلكتروني) عند حدوث الانحرافات والأخطاء ومن ثم تحد من المفاجآت.

٢- الرقابة الإلكترونية من الوسائل الحديثة التي ساعدت في حل المشكلات التي أنتجتها التطورات التكنولوجية كتسريب البيانات ،والإساءة الوظيفية. (نصيرة و خديجة ، ٢٠١٨)

٣/ تحقق الرقابة الإلكترونية استعمالا فاعلا للأنظمة العاملة على الإنترنت ؛لأنها تساهم في الفحص والتدقيق والمتابعة الأمنية الشاملة ؛لأن استعمال الأنظمة الإلكترونية للرقابة يمكن من تحقيق درجة عالية من الشفافية في الأجهزة التنفيذية وبذلك تصبح أنشطتها واضحة للأجهزة الرقابية، ويساعد ذلك على تحديد مصادر الفساد والقضاء عليها.

التوقيع الالكتروني ودوره في مكافحة الفساد الإداري

التوقيع الإلكتروني من الأدوات الفاعلة في تطوير أداء الادارة العامة وتبسيطها وتحسين كفاءتها، كما له دور كبير في الحد من البيروقراطية والفساد الإداري لأسلوبه الحديث، وتعدد أشكاله، وصعوبة تزويره؛ لذلك يعطي ثقة وأمان للمتعاملين.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

تعريف التوقيع الإلكتروني:

١- التعريف التشريعي: عرفه المشرع العراقي بأنه (علامة شخصية تتخذ شكل حروف او أرقام او رموز او اشارات أو أصوات أو غيرها وله طابع متفرد يدل على نسبته إلى الموقع ،ويكون معتمدا من جهة التصديق). (قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم ١٧٨، ٢٠١٢)

يأخذ التوقيع الإلكتروني أشكالا عدة تختلف باختلاف استعماله منها (التوقيع الرقمي – التوقيع البايومتري ، التوقيع باستعمال بطاقة ممغنطة مقترنة برقم سري، التوقيع بالقلم الإلكتروني)

التوقيع الالكتروني ودوره في مكافحة الفساد الإداري:

إن التوقيع الإلكتروني له القدرة على تأمين هوية الرسائل والمعلومات المرسلة ،إذ لا يمكن لأي شخص آخر غير المرسل الاطلاع عليها أو تعديلها، كما يتيح التأكد من هوية المرسل والمستلم مما يساعد على الكشف عن أية محاولات للتلاعب أو التعديل. لذلك يعد التوقيع الإلكتروني عنصرا فاعلا في المعاملات الإدارية، وبما أن التوقيع التقليدي هو عملية فنية فهو معرض للاستعمال غير قانوني كالتزوير وهذا يؤدي إلى مشاكل إدارية تسبب الفساد الإداري. ويتمتع التوقيع الالكتروني بحجية كاملة قانونيا توافق التشريعات الدولية على انه يمكن اعتماده الأدلة الإلكترونية بشكل كامل في حل النزاعات التي تقدم للقضاء. (سنقرة، ٢٠١٩) وأهم الخصائص التي تمكن التوقيع الإلكتروني من مكافحة الفساد الإداري هي: (يوسف ورحاب ، ٢٠١٧)

١- يساعد التوقيع الإلكتروني في تحديد شخصية الموقع وتميزه كما يعبر عن رضا الموقع عن محتوى الرسالة.

٢- يتألف التوقيع الإلكتروني من عناصر وسمات خاصة بالموقع يمكن أن تكون على شكل أرقام أو حروف أو أي رمز آخر.

٣- يرتبط التوقيع الإلكتروني برسالة إلكترونية تتضمن معلومات يتم إنشاؤها او إرسالها أو تسليمها أو تخزينها بوسيلة إلكترونية.

٤-يساعد التوقيع الإلكتروني المؤسسات على حماية نفسها من عمليات التزوير والتلاعب في التوقيعات.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ثانيا: عرض البيانات الأولية وتحليلها:

جدول: (١) يوضح توزيع أفراد العينة بحسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	202	80.8 %
انثى	48	19.2 %
المجموع	250	100%

يبين كل من الجدول والشكل (١) توزيع أفراد العينة بحسب الجنس، ويتضح من الجدول أن نسبة الذكور أعلى من الإناث في عينة البحث، إذ كانت نسبة الذكور (٨٠.٨%) بواقع (٢٠٢) مبحوث، فيما كانت نسبة الإناث (١٩.٢) بواقع (٤٨) مبحوثا.

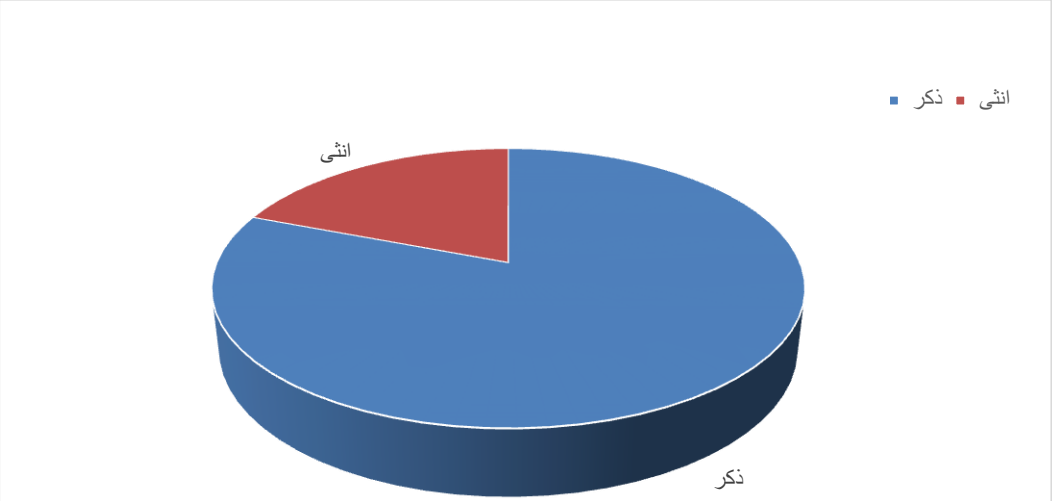

الشكل (١) يبين توزيع افراد العينة حسب الجنس

يبين كل من الشكل (٢) وجدوله توزيع المبحوثين بحسب الفئات العمرية ، ويتضح من الجدول أن الفئة العمرية (٣٠-٣٧ سنة) هي أكثر الفئات تكراراً بنسبة (٦٠%) بواقع (١٥٠) مبحوثا ، ثم تليها الفئة العمرية (٣٨-٤٥ سنة) بنسبة (١٧.٦%) بواقع (٤٤) مبحوثا ، تليها الفئة العمرية (٢٢-٢٩ سنة) بنسبة (١٢%) بواقع (٣٠) مبحوثا ،وجاءت الفئة (٤٦-٥٣ سنة) في المرتبة قبل الأخيرة بنسبة (٨.٨%) بواقع (٢٢)مبحوثا.، وجاءت الفئة (٥٣ سنة فأكثر) بالمرتبة الأخيرة ،إذ بلغت نسبتها (١.٦%) بواقع (٤) مبحوثين ، وهذا يدل على أن أغلبية المبحوثين من الشباب وبمتوسط أعمار(٣٣) سنة ،والذين يكونون أكثر قدرة على تقبل آلية التحول الرقمي وتبنيها .

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

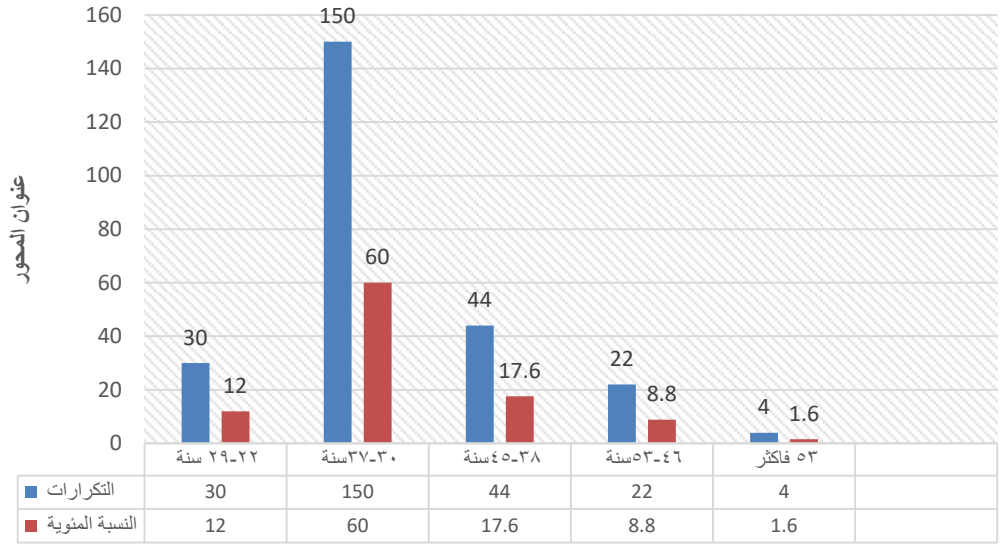

الشكل (٢) توزيع المبحوثين حسب الفئات العمرية

الشكل (٣) يوضح توزيع المبحوثين حسب الدخل

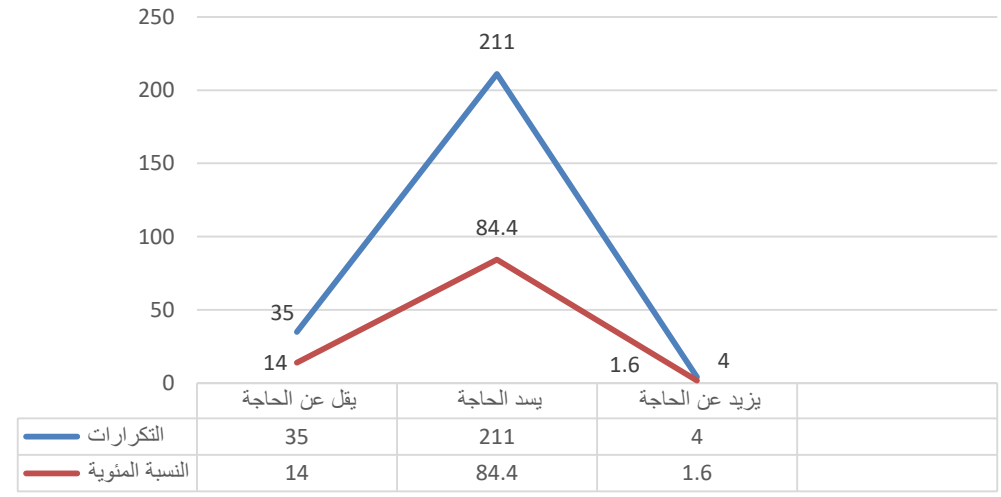

يبين الشكل (٣) وجدوله توزيع المبحوثين بحسب مستوى الدخل، ويتضح من الجدول أن مستوى (يسد الحاجة) حصل على نسبة (٨٤.٤%) بواقع (٢١١) مبحوثا، ثم يليه مستوى (يقل عن الحاجة) بنسبة (١٤%) بواقع (٣٥) مبحوثا، ويليه مستوى (يزيد عن الحاجة) بنسبة (١.٦%) وبواقع (٤) مبحوثين.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

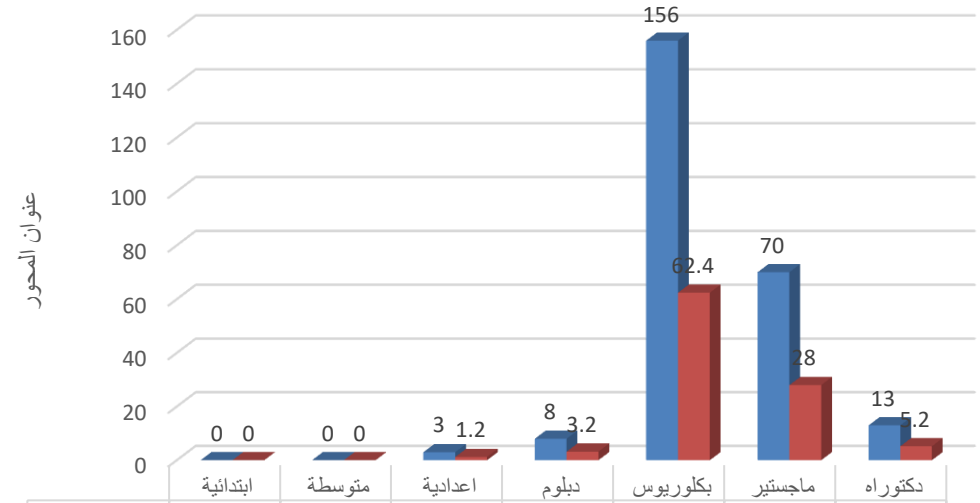

الشكل (٤) يبين توزيع المبحوثين حسب التحصيل الدراسي

يبين الشكل (٤) وجولة توزيع المبحوثين بحسب التحصيل الدراسي، ويتضح من الجدول أن نسبة من يملكون شهادة بكالوريوس (٦٢.٤%) بواقع (١٥٦) مبحوثا، ثم يليه شهادة الماجستير بنسبة (٢٨%) بواقع (٧٠) مبحوثا، ثم يليه شهادة الدكتوراه بنسبة (٥.٢%) بواقع (١٣) مبحوثا، ثم يليه شهادة دبلوم بنسبة (٣.٢%) بواقع (٨) مبحوثين، وجاءت شهادة الإعدادية في المرتبة الأخيرة بنسبة (١.٢٥) بواقع (٣) مبحوثين في حين لم تحصل كل من الابتدائية والمتوسطة على أية نسبة.

الشكل (٥) يبين توزيع المبحوثين حسب التخصص

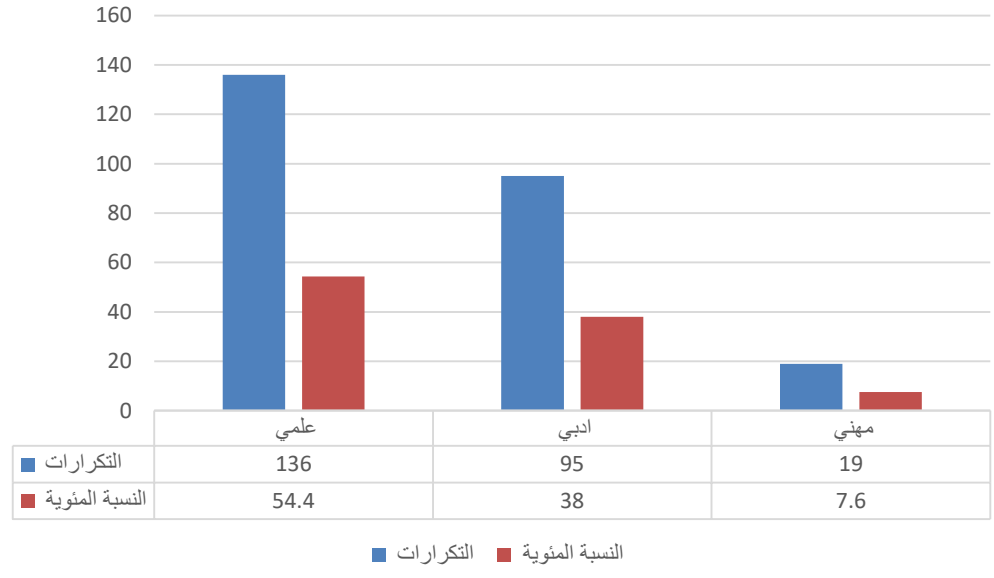

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

يبين الشكل (٥) وجدوله توزيع المبحوثين بحسب التخصص، ويتضح من الجدول أن نسبة التخصص العلمي (٥٤.٤%) بواقع (١٣٦) مبحوثا، ثم يليه التخصص الإنساني بنسبة (٣٨%) بواقع (٩٥) مبحوثا، ويليه التخصص المهني بنسبة (٧.٦%) بواقع (١٩).

الشكل (٦) يوضح توزيع المبحوثين حسب المنصب الوظيفي

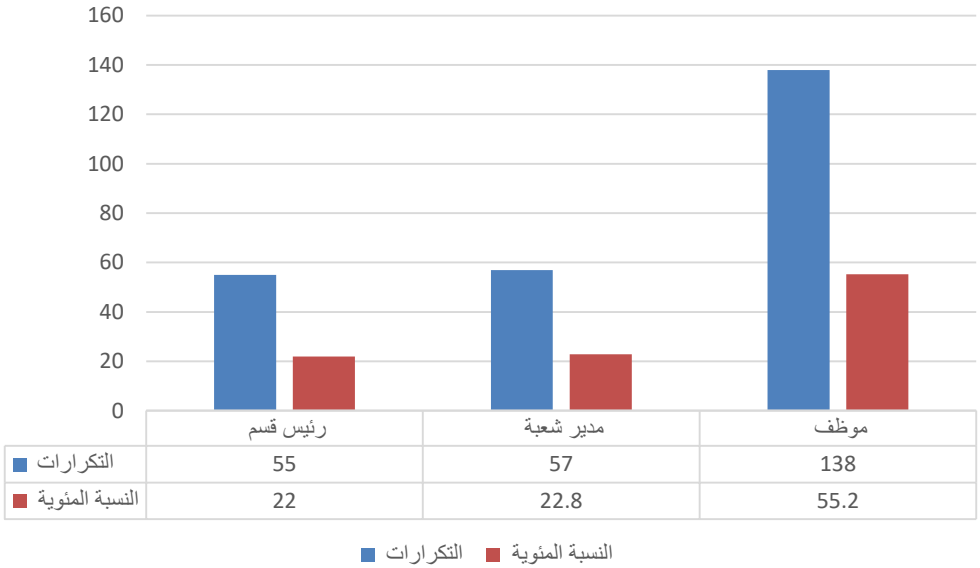

يبين الشكل (٦) وجدوله توزيع المبحوثين بحسب المنصب الوظيفي، ويتضح من الجدول أن نسبة منصب (موظف) (٥٥.٢%) بواقع (١٣٨) مبحوثا، ثم يليه منصب (رئيس قسم) بنسبة (٢٢%) بواقع (٥٥) مبحوثا، ويليه منصب (مدير شعبة) بنسبة (٢٢.٨%) بواقع (٥٧).

ب/ أهم نتائج الدراسة التي تخص الظاهرة المدروسة

١- تؤكد (٦٧.٦%) من إجابات المبحوثين أن مشروع التحول الرقمي قد استثمر بصورة جيدة في المؤسسات الحكومية في حين نسبة (٣٢.٤%) لم يؤيدوا ذلك.

٢- أوضحت الدراسة عن طريق إجابات المبحوثين بأن استثمار التحول الرقمي قد أسهم في الدرجة الأولى في (الحد من انتشار الفساد الإداري والمالي) يليها (تطوير وتعديل التشريعات والسياسات القانونية) يليها (حل المشكلات الاجتماعية وزيادة الوعي) وأخيرا (تحسين العلاقة بين المؤسسات الأمنية والمواطن)

٣- أوضحت إجابة المبحوثين بنسبة (٦٧.٦%) ساهم التحول الرقمي في رفع أداء المؤسسات الأمنية في حين كان رأي (٣٢.٤%) منهم مخالفا.

٤- بينت إجابات المبحوثين أن أهم الأسباب التي انعكست على أداء المؤسسات الأمنية جراء التحول الرقمي بحسب الأهمية وعلى النحو الآتي:

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

١- قلل من الأخطاء في إجراءات تقديم الخدمة العامة في المؤسسات الأمنية.

٢- زاد من رضا المواطن تجاه الحكومة وعزز الثقة وحسن العلاقة.

٣- ساهم في تقديم الخدمة العامة للمواطنين بأقل جهد ووقت وتكلفة .

٥- أظهرت إجابات المبحوثين بنسبة (٧١.٢%) أن إجراءات حماية المعلومات الالكترونية في مشروع التحول الرقمي كافية، في حين كانت نسبة الإجابات المضادة هي بنسبة (٢٨.٨%).

٦- بينت النتائج الميدانية بأن نسبة (٦٥.٢%) بضرورة وجود تشريعات قانونية خاصة بمشروع التحول الرقمي .

٧- أكدت نتائج الدراسة الميدانية بأن التحول الرقمي قد ساهم في الابتعاد عن ظاهرة "المحسوبية والمنسوبية"، إذ كانت نسبة الإجابة هي: (٨٣.٦%).

٨- كانت إجابة المبحوثين بنسبة (٦٨.٤%) أن التحول الرقمي ووسائله قد ساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي.

٩- أكد المبحوثون بنسبة (٧٣.٦%) بأن تقنيات التحول الرقمي قد ساهمت في تحقيق العدالة الاجتماعية.

١٠- أكدت إجابات المبحوثين بنسبة (٨٦%) بإن وسائل التحول الرقمي تؤدي دورا مهما في رصد المخاطر الأمنية التي تهدد الأمن الوطني.

١١- أوضحت النتائج الميدانية للدراسة أن أهم الآثار التي تواجه المجتمع جراء التحول الرقمي هي الآتي وبحسب الأهمية (تفكك المجتمع، وإضعاف العلاقات الاجتماعية، وظهور الصراع القيمي، وزيادة نسبة الجريمة الإلكترونية)

١٢- أكد نسبة (٦٤%) من المبحوثين بأن التجارة الإلكترونية ساهمت في الحد من البطالة في المجتمع.

١٣- أكدت (٦٥.٢%) من إجابات المبحوثين بأن المواطنة الإلكترونية مهمة للتعبير عن الآراء السياسية والمشاركة في شؤون المجتمع العامة.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

المصادر:

المراجع

1. Zhiyuan fang . (2002). Government in Digital Era: Concept, Practice, and Development.of Fang, Z.. EThe Computer, 10(2):1-22. (National Institute of Development Administration Thailand، المحرر)

٢. ابراهيم مدكور . (١٩٧٥). معجم العلوم الاجتماعية – وضع اليونسكو . القاهرة : الهيئة العامة المصرية للكتب .

٣. أسامة السيد عبد السميع . (٢٠٠٩). الأمن الاجتماعي في الاسلام. (جامعة الازهر – كلية الشريعة والقانون، المحرر) القاهرة: دار الجامعة الجديدة.

٤. ايمان عبد المحسن زكي . (٢٠٠٩). الحكومة الالكترونية مدخل إداري متكامل. منشورات المنظمة العربية للتنمية (صفحة ١٩). مصر / القاهرة: المنظمة العربية للتنمية.

٥. بن عبيد عبد الباسط . (٢٠١٩). متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في الادارة المحلية في الجزائر. أطروحة دكتوراه، ٧١ . بسكرة، بسكرة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة محمد خيضر .

٦. بوقلاشي عماد . (٢٠١١). الادارة الالكترونية ودورها في تحسين الإدارة العمومية – دراسة حالة وزارة العدل. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، ١٤٣. (جامعة الجزائر، المحرر) الجزائر: جامعة الجزائر.

٧. حامد عبد السلام زهران . (١٩٨٩). الأمن النفسي دعامة للأمن القومي والعربي. مجلة دراسات تربوية.

٨. حماد مختار . (٢٠٠٧). تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية. ٨٢ – ٧٤ . الجزائر: جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة / كلية العلوم السياسية والإعلام.

٩. خضير شعبان . (٢٠٠١). مصطلحات في الاعلام والاتصال. الجزائر: دار اللسان العربي.

١٠. دلال الحارثي . (٢٠٢٠). التحول الرقمي في المملكة السعودية ضمن العطاء الرقمي – رؤية ٢٠٣٠. السعودية.

١١. راجيف نصيرة ، و قوادرية خديجة . (ديسمبر، ٢٠١٨). تطبيق الحكومة الإلكترونية ودورها في محاربة الفساد الاداري. مجلة دفاتر للبحوث العلمية(العدد ١٣)، صفحة ٣٩.

١٢. سامية محمد جابر . (١٩٨٤). القانون والضوابط الاجتماعية. دار المعرفة الجامعية.

١٣. سنقرة عيشة . (٢٠١٩). حجية التوقيع الالكتروني في الاثبات. مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية، صفحة ٣٥٣.

١٤. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي . (٢٠٠٤). الإدارة العامة الأسس العلمية والاستراتيجيات المستقبلية العصرية. المنصورة.

١٥. عبد الرزاق محمد الدليمي . (٢٠١١). الإعلام والتنمية. عمان: دار المسيرة للنشر.

١٦. عدنان مصطفى البار. (٢٠٢٠). تقنيات التحول الرقمي. السعودية: جامعة الملك عبد العزيز.

١٧. علي الشرباز. (٢٠٢٠). مكونات استراتيجية التحول الرقمي ضمن أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠. العراق – بغداد: كلية المنصور.

١٨. علي محمد الخوري . (٢٠٢٠). الحكومة الرقمية دائرة الاهتمام (المجلد الثانية). (جامعة الدول العربية، المحرر) القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
١٩. علي اسعد بركات. (٢٠١١). الأمن الاجتماعي. دمشق: وزارة الثقافة.
٢٠. عماد احمد ابو شنب . (٢٠١٢). المؤتمر الدولي لتكنلوجيا المعلومات الرقمية. ورشة عمل الحكومة الالكترونية. الاردن – الزرقاء: جامعة الزرقاء الأهلية.
٢١. قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم ١٧٨. (٢٠١٢). العراق.
٢٢. لطفي علي . (٢٠٢٢). الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق العلمي. بحث مقدم الى مؤتمر الحكومة الالكترونية السادس ، (صفحة ٣). دبي .
٢٣. محمد بن مكرم بن علي ، و جمال الدين ابن منظور الأنصاري . (١٩٩٣). لسان العرب (المجلد ٣). بيروت: دار صادر.
٢٤. محمد علواني . (٢٠٢٠). فوائد الحكومة الالكترونية. صفحة ١٥. تم الاسترداد من موقع رواد الأعمال: https://www.rowadalaamal.com
٢٥. محمد عمارة . (١٩٩٨). الاسلام والامن الاجتماعي. القاهرة: دار الشروق.
٢٦. محمد محمود الطعامنة . (٢٠٠٤). دور الحكومة الإلكترونية في تحديث منظمات الإدارة العامة في الوطن العربي. مجلة البحوث التجارية، صفحة ٢٨٣.
٢٧. محمد احمد ادم عجيل . (٢٠٢١). دور وسائل التواصل الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي. ٦٣. (جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، المحرر) السودان: غير منشورة.
٢٨. مزهود الهاشمي ، و مصطفى رباحي . (ديسمبر، ٢٠٢٠). دور الادارة الالكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الاداري والمالي. مجلة العلوم الانسانية، صفحة ١٨١.
٢٩. مسفرة بنت دخيل الله الخثعمي . (٢٠١١). مشاريع وتجارب التحول الرقمي في مؤسسات المعلومات. دراسة الاستراتيجيات المتبعة في قسم دراسة المعلومات، مج ١٩ ، صفحة ٢١.
٣٠. مصلح الصالح . (١٩٩٩). الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية (المجلد الاولى). السعودية – الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر.
٣١. معن خليل العمر . (٢٠٠٥). التفكك الاجتماعي. عمان: دار الشروق للنشر.
٣٢. معهد البحوث والدراسات. (٢٠٠٦). الحكومة الالكترونية. نحو مجتمع المعرفة، الصفحات ٣٩-٤٠.
٣٣. موسى عبد الناصر ، و محمد قريشي. (٢٠١١). مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بالمؤسسات التعليم العالي – دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا. مجلة الباحث، صفحة ٩٥.
٣٤. نادر عبدالله دسة . (٢٠١٧). الإعلام المجتمعي. عمان: دار الاعصار العلمي.
٣٥. نائل عبد الحافظ العواملة . (٢٠٠٢). الحكومة الالكترونية ومستقبل الادارة العامة – دراسة استطلاعية للقطاع العام في مدينة قطر. مجلة الدراسات، صفحة ١٣.
٣٦. يوسف مسعودي ، و رحاب ارجيلوس. (٢٠١٧). مدى حجية التوقيع الالكتروني في الاثبات التشريع الجزائري – دراسة على ضوء أحكام القانون (١٥-٤). مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الصفحات ٨١-٩٩.